



قضايا

الاثنين
العدد: (1854)
2017 / 4 / 17
20 رجب / 1438 هـ

النيابة تبدأ أخذ عينات «DNA» لشهداء القاعة الكبرى



بدأت النيابة الجزائية المتخصصة بأمانة العاصمة - الاربعة الماضي - البدء بأخذ عينات فحص الحمض النووي «Dna» للشهداء المجمولين في جريمة العدوان السعودي على القاعة الكبرى.

لصاحبها مع الاشارة التي تم العثور عليها في القاعة الكبرى. وأشار المصدر إلى أن الإحصائية شبه النهائية لشهداء جريمة القاعة الكبرى مع المفقودين بلغت 150 شهيداً ومفقوداً حتى تظهر نتائج فحص «Dna» بالإضافة إلى 798 جريحاً.

الميثاق

التأمينات تضع الشراكة بين المؤتمر وأنصار الله أمام مفترق طرق

تضع قضية التكليف الذي يسعى طرفي أنصار الله إلى فرضه في الهيئة العامة للتأمينات خلافًا للدستور والقانون وقرارات المجلس السياسي وحكومة الإنقاذ الوطني، تضع مستقبل التحالف بين المؤتمر الشعبي العام وأنصار الله على مفترق طرق لا سيما وأن التعيين لا يمثل تحدياً للمؤتمر كتنظيم سياسي وإنما لكونه يمثل خرقاً فاضحاً للدستور والقوانين النافذة التي التزم الجميع العمل بها في إدارة شؤون الدولة.

وبهذا الخصوص أكدت مصادر مطلعة لـ «الميثاق»: أن جهوداً على مستوى رفيع بذلت لتجاوز هذه المشكلة خلال الأيام الماضية إلا أنها لم تتوصل إلى نتائج واصطدمت بتعنت من قبل أطراف في أنصار الله، وكان المتوقع أن يعود الدكتور الشعور ونائب رئيس الهيئة العامة للتأمينات بعد أن منعت عناصر مسلحة -الاربعة- من الدخول وهددت باستخدام القوة ضده، ما دفعه وجميع الموظفين إلى المغادرة لتفويت الفرصة على من يسعون إلى تفجير التحالف باقتتال مثل هذه الخلافات بين المؤتمر وأنصار الله.

مجموعة مسلحة تتبع الوزير الشامي تقتحم مبنى التأمينات

منع الشعور من ممارسة مهامه مخالفة صريحة للدستور والقوانين وقرارات المجلس السياسي والحكومة

نقابة التأمينات: المسلحون أشهروا أسلحتهم لقتل رئيس الهيئة

هذا وكان المؤتمر الشعبي العام قد تعامل بعقلانية مع ما تعرض له الدكتور الشعور يوم الأربعاء إلا أن ذلك التعامل اعتبره الطرف الآخر ضعفاً واستسلاماً وهو ما دفع بمزيد من المسلحين لاحتلال مبنى الهيئة.

وحسب المصادر فإنه وبعد قرار المجلس السياسي الأعلى والحكومة باستمرار الدكتور علي الشعور في ممارسة عمله رئيساً للهيئة إلا أن مجموعة مسلحة تابعة لوزير النقل زكريا يحيى محمد الشامي قامت باقتحام المبنى ومنع رئيسها من ممارسة عمله في مخالفة واضحة وصريحة للدستور والقوانين النافذة.

ولقرارات المجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ الوطني. الجدير بالذكر أن القرار الذي كان أصدره طلال عقلمن وزير الخدمة المدنية والتأمينات بتكليف رئيس جديد للهيئة بعد مخالفة صريحة وصارحة للدستور والقوانين النافذة، وتحديداً وأيضاً لاتفاق الشراكة والتحالف الموقع بين كل من المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأنصار الله وحلفانهم، وخروجاً عن المبادئ التي تم الاتفاق عليها من قبل السلطات العليا للدولة ولضامين البيان الصادر عن اللقاء الموسع للمكونات السياسية والمجلس السياسي الأعلى وهيئة رئاسة مجلس النواب وحكومة الإنقاذ الوطني.

الجدير بالذكر أن نائب رئيس الهيئة المهندس نبيل الغولي تم تعيينه العام الماضي من قبل ما يسمى رئيس اللجنة الثورية العليا، بناءً على ترشيح نائب وزير الخدمة المدنية عبدالله المؤيد والذي لا يحق له قانوناً ترشيح نائب رئيس للهيئة كون هذا من صلاحيات وزير الخدمة المدنية والذي كان يشغل هذا المنصب يومها الدكتور أحمد الشامي ورفض ترشيحه، كما أن رئيس حكومة تصريف الأعمال لم يوافق على ذلك.

إضافة إلى ذلك أن مدير عام الشؤون المالية أحمد عبدالقادر محسوب أيضاً على أنصار الله وتم تعيينه من قبل وزير المالية السابق زمام، ما يؤكد أن أنصار الله استولوا مبكراً على الهيئة ولا يستطيع أي مدير إصدار أوامر صرف إلا بعد أن تمر عبر الشؤون المالية.

إلى ذلك قالت نقابة هيئة التأمينات إن مسلحين يرتدون الزي الرسمي الخاص بوحدة حماية المنشآت منعوا صباح الأربعاء رئيس الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات من الدخول إلى مبنى الهيئة لمزاولة عمله بحسب توجيهات المجلس السياسي وحكومة الإنقاذ الوطني.

وقال أمين عام نقابة الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات كمال حسن: إن الدكتور علي محمد الشعور حضر الأربعاء إلى الهيئة لمزاولة عمله بحسب توجيهات الصادرة من المجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ، ووفقاً لتوجيهات وزير الداخلية الذي أبلغ أفراد في الهيئة بالسماح للشعور بالدخول إلى المبنى، مشيراً أنه وفور وصول الشعور كان الموظفون في استقباله إلا أن أولئك الذين يرتدون زي المنشآت قاموا بإشهار السلاح وتمتعين بقتل الدكتور الشعور وموظفي الهيئة.

وأكد كمال حسن أنهم لا يعلمون من أين أتى أولئك الأفراد، محملي ضباط المنشآت الذين سمحوا لهم بالدخول المسؤولة، وطالبوا وزير الداخلية بالتحقيق في الموضوع.

وحدد أمين عام نقابة التأمينات تأكيده أنهم يحملون مسؤولية تعطيل العمل في الهيئة المجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ، بالإضافة إلى وزير الخدمة المدنية الذي يتحمل كامل المسؤولية.

وكان شهود عيان أفادوا بأن مسلحين قاموا بإشهار أسلحتهم صوب الدكتور علي الشعور، غادر بوابة الهيئة تجنباً لحدوث أي تطورات تسفر عمالاً تحمده عقبا.

وفي الوقت الذي يواصل موظفو الهيئة الإضراب عن العمل حتى خروج المسلحين، في الوقت ذاته يواصل المسلحون مع المدعو المحطوري في المكلف من قبل وزير الخدمة المدنية طلال عقلمن احتلال مبنى الهيئة والسيطرة على كل محتوياتها. وتعرض مكاتبها للعبث.. حسب إفادات موظفين..

وذكر بيان صادر عن النقابة أنه تم تقديم دعاوى إلى رئيس السورزا عن تعرض له الموظفون من اعتداء وطالبوا بضبط الجناة وتسليمهم إلى النيابة العامة.

وكانت مذكرة من المجلس السياسي الأعلى صدرت الأحد 9 أبريل 2017 تخاطب رئيس حكومة الإنقاذ الدكتور عبدالعزيز بن جبوتو بشأن تجريد كافة التعيينات الصادرة بعد تاريخ 6 مارس 2017.

ولفت المجلس السياسي الأعلى إلى خطورة المخالفات الصادرة عقب توجيهات رئيس المجلس السياسي صالح الصمد بتاريخ 6 مارس 2017 بتجميد كافة القرارات الصادرة منذ تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني.



لجنة أطباء الدراسات العليا تطالب بإلغاء الرسوم غير القانونية

وجه الأستاذ صالح الصمد رئيس المجلس السياسي الأعلى - بإلغاء الرسوم غير القانونية من قبل المجلس العلمي - يتم فرضها على لجنة أطباء الدراسات العليا. وتوجيه رئيس المجلس السياسي الأعلى على ضرورة عقد لقاء طارى بين كل من وزيرى الصحة والمالية وقيادة البنك المركزي للخروج بروية مناسبة، وكان أطباء وطبيبات الدراسات العليا جميع التخصصات الطبية قد طالبوا في وقت سابق بالاتي:

- 1- إلغاء رسوم المجلس العلمي
- 2- إلغاء الرسوم غير القانونية على أطباء الدراسات العليا
- 3- إلغاء الرسوم غير القانونية على أطباء الدراسات العليا
- 4- إلغاء الرسوم غير القانونية على أطباء الدراسات العليا
- 5- إلغاء الرسوم غير القانونية على أطباء الدراسات العليا

وتتضمن الوثائق المطروحة في الصورة: قرارات من المجلس العلمي، رسائل من وزير الصحة، وثائق من المجلس السياسي الأعلى، ورسائل من أطباء الدراسات العليا تطالبون فيها بإلغاء الرسوم غير القانونية وفرض ضوابط على الرسوم المشروعة.

رئيس هيئة الأدوية المداني يتحدى رئيس الحكومة ووكالة «سبا» تدخل المواجهة

تحويل الهيئة إلى ملكية خاصة والسوق مليئة بأدوية مهربة ومنتهمية

أصدر رئيس الوزراء الدكتور عبدالعزيز بن جبوتو قراراً مؤخراً قضى بإيقاف مدير عام الهيئة العليا للأدوية د.محمد المداني عن عمله حتى استكمال إجراءات التحقيق في القضايا المصوبة إليه على خلفية قضية الاعتداء المسلح على وزارة الصحة.

وأوضحت مصادر مطلعة أن هذا التوقيف جاء على خلفية قيام المداني بالاستعانة بمسجلين يتحدى قرار وزير الصحة الدكتور محمد سالم بن حفيظ والذي أصدر قراراً بإيقاف المداني عن العمل بسبب تجاوز الأخير مهامه، غير أن المداني قام مع قرابة 12 طقماً عليها مسلحون باقتحام الهيئة أكثر من مرة بقوة السلاح ومهاجمة مكتب الوزير أيضاً. الجدير بالذكر أن وزير الصحة تعرض للحصار من قبل مسلحي المداني في مطلع مارس أثناء قيامه بزيارة لمبنى الهيئة التي ظلت تتعرض للتجمه من قبل المسلحين. هذا وكان مجلس الوزراء قد كلف وزارة الداخلية بالتحقيق مع من ارتكبا تلك الاعتداءات وإحالتهم لإجهزة القضائية المختصة.

إلى ذلك قالت مصادر مطلعة في وزارة الصحة: إن ممارسات وتجاوزات في الهيئة العليا للأدوية فأقمت من الوضع المتردي للقطاع الدوائي في البلاد، وبات المواطن سبب تلك المخالفات يتعرض لانتزاع تجار الادوية. وأشارت المصادر إلى أن محمد المداني جعل من الهيئة ملكية خاصة وتعمل لمن يدفع أكثر وبدون النظر للاعتبارات الإنسانية والأخلاقية وأوضاع المواطنين وخاصة المرضى على الرغم من المرحلة الحرجة التي تواجهها البلاد بسبب استمرار العدوان والحصار.. وأوضحت أن عمليات تهريب وانتشار الادوية المزورة والمنتجبة الصلاحية التي تشهدها السوق اليمنية تكشف سوء وضع الهيئة لا سيما وأن هناك أدوية تباع في الاسواق يمكن أن تصيب آلاف اليمنيين بأمراض النشل الكولي والكبد وغيرها.

واستغربت المصادر استمرار المداني في ممارسة ادارة الهيئة رغم القرار الصادر من رئيس الوزراء القاضي بتوقيفه عن العمل، إلا أنه رفض تنفيذ، كما رفض من قبل قرار وزير الصحة العامة والسكان الدكتور محمد بن حفيظ بالاجابة على تساؤلات لجنة التحقيق في قضية اختفاء شحنة الادوية المقدمة كمعونة من إحدى الدول والتي اخفت ولم يُعرف لها أثر حتى الآن.

فيما يتعلق بالوثائق، تظهر رسائل من وزير الصحة إلى وزير الداخلية، ورسائل من المداني إلى وزير الصحة، وقرارات من المجلس السياسي الأعلى، ووثائق من الهيئة العليا للأدوية تتعلق بالتحقيق في قضايا الاعتداء المسلح على الوزارة.